

الاجتماع الاستعراضي المشترك الثامن والتاسع
للأطراف المتعاقدة في
اتفاقية الأمان النووي

20-31 آذار/مارس 2023
فيينا، النمسا

تقرير موجز

السيدة دانا درابوفا، رئيسة الاجتماع
السيد كارل ماغنوس لارسون، نائب رئيسة الاجتماع
السيد مانونغ كيم، نائب رئيسة الاجتماع

فيينا، 31 آذار/مارس 2023

ألف- مقدمة

1- كان من المقرّر أصلاً عقد الاجتماع الاستعراضي الثامن للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي ("الاتفاقية")، في المقر الرئيسي للوكالة، خلال الفترة من 23 آذار/مارس إلى 3 نيسان/أبريل 2020. ومع ذلك، فبسبب جائحة كوفيد-19، قررت الأطراف المتعاقدة ألا يُعقد الاجتماع الاستعراضي في موعده المقرّر، والاستعاضة عنه بتنظيم اجتماع مشترك يجمع بين الاجتماعين الاستعراضيين الثامن والتاسع في عام 2023، على النحو المبين في الخلاصة الوافية الملحقة بتقرير رئيس الاجتماع التنظيمي للاجتماعين الاستعراضيين الثامن والتاسع.

2- وعُقد الاجتماع الاستعراضي المشترك الثامن والتاسع (الاجتماع الاستعراضي المشترك) للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي، بمقتضى المادة 20 من الاتفاقية في المقر الرئيسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) في فيينا بالنمسا في الفترة من 20 إلى 31 آذار/مارس 2023. وتولت رئاسة الاجتماع الاستعراضي المشترك السيدة دانا درابوفا من الجمهورية التشيكية. وتولى منصب نائب رئيس الاجتماع السيد كارل ماغنوس لارسون من أستراليا والسيد مانوونغ كيم من جمهورية كوريا.

3- ويلخص هذا التقرير الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها هذا الاجتماع الاستعراضي المشترك وأبرز النواتج التي خلص إليها، بناءً على ما عقدته الأطراف المتعاقدة من مناقشات في جلسات المجموعات الفُطرية وفي الجلسات العامة.

باء- الخلفية

4- دخلت الاتفاقية حيّز النفاذ في 24 تشرين الأول/أكتوبر 1996. وحتى آذار/مارس 2023، كان الأطراف المتعاقدة فيها تضمّ تسعين دولة ومنظمة إقليمية واحدة، مع وجود سبع دول موقعة لم تصدّق عليها بعد. ومن بين الأطراف المتعاقدة الواحد والتسعين، هناك واحد وثلاثون طرفاً متعاقداً لديها محطات للقوى النووية قيد التشغيل و/أو الإغلاق الدائم، منها ستة عشر طرفاً متعاقداً تعمل على تشييد محطات إضافية أو تفكر في ذلك. والعمل جارٍ على تشييد أول محطة للقوى النووية لدى طرفين متعاقدين آخرين، في حين أنّ هناك ثمانية وخمسين طرفاً متعاقداً ليس لديها محطات للقوى النووية.

5- وسجّل الاجتماع الاستعراضي المشترك أعلى مستوى من مشاركة الأطراف المتعاقدة حتى الآن. ومن بين واحد وتسعين طرفاً متعاقداً، بلغ عدد الأطراف المتعاقدة التي شاركت في الاجتماع واحداً وثمانين طرفاً متعاقداً، هي: الاتحاد الروسي؛ والأرجنتين؛ والأردن؛ وأرمينيا؛ وإسبانيا؛ وأستراليا؛ وإستونيا؛ وألمانيا؛ والإمارات العربية المتحدة؛ وإندونيسيا؛ وأوروغواي؛ وأوكرانيا؛ وأيرلندا؛ وأيسلندا؛ وإيطاليا؛ وباراغواي؛ وباكستان؛ والبرازيل؛ والبرتغال؛ وبلجيكا؛ وبلغاريا؛ وبنغلاديش؛ والبوسنة والهرسك؛ وبولندا؛ وبيرو؛ وبيلاروس؛ وتايلند؛ وتركيا؛ وتونس؛ والجزيرة السود؛ والجمهورية التشيكية؛ والجمهورية العربية السورية؛ وجمهورية كوريا؛ وجمهورية مولدوفا؛ وجنوب أفريقيا؛ والدانمرك؛ ورومانيا؛ وسري لانكا؛ وسلوفاكيا؛ وسلوفينيا؛ وسنغافورة؛ والسنغال؛

والسويد؛ وسويسرا؛ وشيلي؛ وصربيا؛ والصين؛ وعمان؛ وغانا؛ وفرنسا؛ وفنلندا؛ وفيت نام؛ وقبرص؛ وقطر؛ وكازاخستان؛ وكرواتيا؛ وكندا؛ وكوبا؛ والكويت؛ ولاتفيا؛ ولبنان؛ ولكسمبرغ؛ وليبيا؛ وليتوانيا؛ ومالطة؛ والمغرب؛ ومقدونيا الشمالية؛ والمكسيك؛ والمملكة العربية السعودية؛ والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ والنرويج؛ والنمسا؛ والنيجر؛ ونيجيريا؛ والهند؛ وبنغلاديش؛ وهولندا؛ والولايات المتحدة الأمريكية؛ واليابان؛ واليونان؛ واليوراثوم.

6- ولم تحضر عشرة أطراف متعاقدة الاجتماع الاستعراضي المشترك، وهي ألبانيا وأنغولا والبحرين وبنن وبوليفيا وكمبوديا والكونغو ومالي ومدغشقر وميانمار. ولم تحضر باراغواي وبنغلاديش والسنغال جلسات مجموعاتهم القطرية. وطلبت كل من وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (وكالة الطاقة النووية) والرابطة العالمية للمشغلين النوويين تلقي دعوة للحضور بصفة مراقب، على النحو المسموح به وفقاً للفقرة (2) من المادة 24 من الاتفاقية. وقد وُجّهت لهما الدعوة، لكنهما لم يحضرا الاجتماع.

7- وعملاً بالممارسة المتبعة في الجمعية العامة للأمم المتحدة والمقررات الصادرة من عدة منظمات تابعة للأمم المتحدة، قرّرت الأطراف المتعاقدة تأجيل البت في وثائق اعتماد ميانمار، إلى حين ورود إرشادات في هذا الصدد من الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومن ثمّ ترك مقعد ميانمار شاغراً. وفي حين أنّ ميانمار لم تحضر الاجتماع، فقد أقرّ الرئيس بالالتزام ميانمار بروح اتفاقية الأمان النووي.

8- وخلال الاجتماع التنظيمي المعقود في تشرين الأول/أكتوبر 2021، قرّرت الأطراف المتعاقدة أن يتألف الأسبوع الأول من الاجتماع الاستعراضي المشترك من سبع مجموعات فُطرية. وأُحقّ كل طرف من الأطراف المتعاقدة بمجموعة من المجموعات الفُطرية السبع وفقاً للممارسة الوارد وصفها في المرفق الثالث بالوثيقة INFCIRC/571. وشملت كل مجموعة فُطرية بلداناً لديها برامج للقوى النووية بأحجام متفاوتة وبلداناً ليست لديها محطات للقوى النووية.

9- ولم تقدّم أربعة أطراف متعاقدة تقريراً وطنياً في إطار دورة الاستعراض الثامنة، وهي أوروغواي والسنغال وليبيا ومدغشقر. ونُشر التقرير الوطني المقدم من كوبا بعد الموعد الأصلي لبدء الاجتماع الاستعراضي الثامن.

10- ولم تقدّم أربعة وعشرون من الأطراف المتعاقدة أي أسئلة أو تعليقات مكتوبة فيما يخصّ التقارير الوطنية المقدّمة في إطار دورة الاستعراض الثامنة، وهي أرمينيا، وألبانيا، وأوروغواي، وباراغواي، والبحرين، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية مولدوفا، والسنغال، وشيلي، وعمان، وكازاخستان، وكمبوديا، وكوبا، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومدغشقر، والمغرب، ومقدونيا الشمالية، وميانمار، والنيجر، ونيجيريا.

11- وقدمت الأطراف المتعاقدة تقارير وطنية في إطار دورة الاستعراض التاسعة تصف فيها التدابير المحددة التي تتخذها من أجل معالجة المسائل التي تتناولها مواد الاتفاقية، ومن أجل التصدي للتحديات التي سبق تحديدها في الاجتماعات الاستعراضية السابقة والتي حددتها بعثات استعراض

النظراء الدولية. وكان 5 آب/أغسطس 2022 هو الموعد النهائي لتقديم التقارير الوطنية حتى تستعرضها الأطراف المتعاقدة الأخرى، في حين كان 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 هو الموعد النهائي لتقديم الأسئلة والتعليقات، و17 شباط/فبراير 2023 هو الموعد النهائي لتقديم الإجابات.

12- ولم تقدّم ثمانية أطراف متعاقدة تقريراً وطنياً في إطار دورة الاستعراض التاسعة، وهي أنغولا والبحرين وبنن وبوليفيا والكونغو وليبيا والمغرب ونيجيريا. وقدمت تسعة أطراف متعاقدة أخرى تقاريرها الوطنية في إطار دورة الاستعراض التاسعة بعد الموعد النهائي، وهي أوكرانيا وباراغواي وكوبا ولبنان ومالي ومدغشقر وجمهورية مولدوفا وميانمار والنيجر؛ ولم يقدم لبنان تقريره الوطني إلا قبيل انعقاد جلسة مجموعته القطرية خلال الاجتماع الاستعراضي المشترك.

13- ولم تقدّم ثلاثون من الأطراف المتعاقدة أي أسئلة أو تعليقات مكتوبة قبل الاجتماع الاستعراضي المشترك، وهي الأردن، وأرمينيا، وألبانيا، وأنغولا، وأوروغواي، وباراغواي، والبحرين، وبنن، وبوليفيا، وتايلند، وتونس، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية مولدوفا، والدانمرك، والسنغال، وصربيا، وقطر، وكازاخستان، وكمبوديا، وكوبا، والكونغو، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومالي، ومدغشقر، والمغرب، وميانمار، والنيجر، ونيجيريا.

14- وبلغ عدد الأسئلة المكتوبة التي قدّمتها الأطراف المتعاقدة في إطار دورة الاستعراض التاسعة 5112 سؤالاً، منها 4896 سؤالاً جاء الردّ عليها في الموعد المقرّر (بعضها جاء الرد عليه دون مضمون تقني)، و144 سؤالاً جاء الرد عليها بعد الموعد المقرّر، و72 سؤالاً لم يُردّ عليها مطلقاً. وردت جميع الأطراف المتعاقدة على الأسئلة التي تلقتها ما عدا اثني عشر طرفاً متعاقداً. ورغم رد الكويت على جميع الأسئلة التي تلقتها، فقد كان ذلك أثناء الاجتماع الاستعراضي المشترك. وكانت مدغشقر الطرف المتعاقد الوحيد الذي لم يرد على أي من الأسئلة التي تلقاها. وفي هذا الصدد، أكّدت الأطراف المتعاقدة مجدداً الحاجة لأن يكون الردّ على الأسئلة والتعليقات ذا مضمون تقني للمحافظة على نزاهة عملية استعراض النظراء.

15- ويمكن الاطلاع على إحصاءات مماثلة حول التقارير الوطنية والأسئلة والإجابات فيما يخصّ الاجتماع الاستعراضي الثامن في الفقرات من 15 إلى 18 من الخلاصة الوافية للمعلومات عن دورة الاستعراض الثامنة، والملحقة بتقرير الرئيس عن الاجتماع التنظيمي للاجتماع الاستعراضي المشترك الثامن والتاسع.

16- وفي وقت عقد الاجتماع الاستعراضي المشترك، بلغ عدد الأطراف المتعاقدة التي أتاحت تقاريرها الوطنية لعموم الجمهور على الموقع الشبكي للوكالة اثنا عشر طرفاً متعاقداً، وهي أستراليا وإيطاليا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا والسويد وسويسرا وصربيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية. وسوف تُنشر جميع التقارير الوطنية المقدّمة إلى الاجتماع الاستعراضي المشترك على الموقع الشبكي للوكالة بعد 90 يوماً من رفع آخر جلسات الاجتماع ما لم يعترض الطرف المتعاقد المعني على نشر تقريره الوطني. ووفقاً لهذه الممارسة المتبعة، فقد نُشرت جميع التقارير الوطنية المقدمة استعداداً للاجتماع الاستعراضي الثامن على الموقع الشبكي للوكالة في عام 2020.

17- وكانت معظم الأطراف المتعاقدة قد أتاحت تقاريرها الوطنية لعموم الجمهور على المواقع الشبكية الخاصة بهيئاتها الرقابية الوطنية قبل انعقاد الاجتماع الاستعراضي المشترك. وأتاحت عدّة أطراف متعاقدة أيضاً الأسئلة التي تلقتها وإجاباتها عنها لعموم الجمهور على مواقعها الشبكية الوطنية.

جيم- لمحة عامة عن عملية الاستعراض

الجلسة العامة الافتتاحية

18- افتتحت الاجتماع الاستعراضي المشترك السيدة دانا درابوفا، بعد انتخابها خلال الاجتماع التنظيمي لتولي منصب رئيسة الاجتماع. ورُحِّبَت رئيسة الاجتماع بالمشاركين في الاجتماع الاستعراضي الذين فاق عددهم 900 مشارك، وأشارت إلى أنّ الدول التي وقعت على الاتفاقية ولكنها لم تنضم إليها بعدُ دُعيت لحضور الجلسة العامة الافتتاحية، والجزء الذي يجري فيه اعتماد التقرير الموجز خلال الجلسة العامة الختامية، والمؤتمر الصحفي. وحضرت الاجتماع أربع من هذه الدول السبع، وهي السودان والفلبين ومصر وموناكو؛ في حين لم تحضر الجزائر وإسرائيل ونيكاراغوا.

19- وأشارت رئيسة الاجتماع إلى دعوة ممثلي وسائل الإعلام لحضور الجلسات نفسها، وإلى أنّ هذه الجلسات ستُذاع أيضاً بال بث الشبكي الحي. ودُكرت الرئيسة الاجتماع بأنّ الجلسات العامة سوف تُسجّل وتُوفّر لها الترجمة الشفوية إلى جميع لغات الوكالة الرسمية.

20- وبعد ذلك أعرب المدير العام للوكالة، السيد رافائيل ماريانو غروسي، عن ترحيبه بالمندوبين وقال إنّه أمرٌ مميّز أن يشهد عودة الأوساط المعنية باتفاقية الأمان النووي لاجتماعاتها مجدداً. ونوّه المدير العام بالعمل الذي اضطلعت به الأطراف المتعاقدة لتحديث تقاريرها الوطنية ريثما تنتظر فرصة عرضها على اجتماع استعراضي. وشدّد على الظروف الاستثنائية التي تؤثر في الطريقة التي نوّدي بها عملنا في الوقت الراهن، ومن بينها الوضع في أوكرانيا، وأشار إلى أنّه من المهم للاجتماع الاستعراضي المشترك أن يفكر في ذلك وينظر في كيفية تلافي وقوع حادث نووي في أوقات النزاعات المسلحة. واقترح على الاجتماع الاستعراضي المشترك أن يتساءل عن مدى ملائمة صكوك الأمان للغرض الذي وُضعت من أجله وعن كيفية الاستفادة منها في أوضاع كهذه.

21- وأشار السيد غروسي إلى أنّ المؤتمر العام قد شجّع مرة أخرى في عام 2022 الدول الأعضاء التي "لم تصبح بعد أطرافاً في اتفاقية الأمان النووي، ولا سيما الدول التي تخطط لإنشاء محطات للقوى النووية أو تقوم بتنشيطها أو إدخالها في الخدمة أو تشغّلها، أو تفكّر في الشروع في برنامج للقوى النووية، على القيام بذلك".

22- واختم السيد غروسي كلمته راجياً من الاجتماع الاستعراضي المشترك أن يواصل التركيز على إحكام التصميم، وتنفيذ الحلول في الوقت المناسب لأغراض التشغيل الطويل الأجل، والابتكار في جوانب الأمان النووي المتصلة بالإخراج من الخدمة والتصرف في النفايات، من أجل تحقيق أكبر استفادة ممكنة من هذا التجمّع الذي يضمّ العديد من الخبراء القادمين من طائفة واسعة من الأطراف

المتعاقدة. وقبل إنهاء كلمته، أكد المدير العام أن اتفاقية الأمان النووي تمثل آلية بالغة الأهمية للمحافظة على الأمان النووي وأن التحديات الماثلة عالمية النطاق.

23- وشكرت السيدة درابوفا السيد غروسي على ملاحظاته الافتتاحية وقالت إنَّ الجلسات العامة مكرّسة تماماً لتحقيق أهدافه. ونوّهت بالعمل الذي اضطلع به بعد تأجيل الاجتماع الاستعراضي الثامن ودمجه مع الاجتماع الاستعراضي التاسع في إطار الاجتماع الاستعراضي المشترك. وأعربت عن تقديرها للعمل الذي اضطلعت به الرئاسات السابقة والذي استندت إليه جهود التحضير لعقد هذا الاجتماع الاستعراضي المشترك.

24- وقالت رئيسة الاجتماع إنَّ القوى النووية ينبغي أن تكون مأمونة وخاضعة لتنظيم رقابي جيد وسليمة من الناحية البيئية، وإنَّ على الحاضرين أن يكونوا مدركين لأهمية الأمان النووي في جميع الظروف، والسعي لتحقيق أعلى المستويات في جميع الأوقات. وذكّرت بالغرض الرئيسي من الاتفاقية، كما هو منصوص عليه في المادة 1 من الاتفاقية، وهو بلوغ مستوى عالٍ من الأمان النووي على نطاق العالم، والحفاظ على ذلك المستوى. وشدّدت على أن التركيز في الأسبوعين المقبلين ينبغي أن ينصبَّ على العناصر التقنية للأمان النووي، واحترام روح الاتفاقية من خلال التعاون والتماس توافق الآراء، والحرص على ألا يغيب عن الأذهان الغرض من الاجتماعات الاستعراضية. واختتمت كلمتها قائلة إنَّ الاتفاقية لا تزال تؤدي دوراً مهماً أكثر من أي وقت مضى، وإنَّ مداولات الأطراف المتعاقدة سوف تساعد الأمانة ودولها الأعضاء على تعزيز منظومة الأمان النووي العالمية.

25- ولحّص نائب رئيسة الاجتماع السيد كيم الإجراءات السابقة التي اتخذتها الرئاسة وفريق المسؤولين تحضيراً للاجتماع الاستعراضي الثامن ثم تحضيراً للاجتماع الاستعراضي المشترك أثناء جائحة كوفيد-19. وأشار إلى أنه بالنظر إلى عدم الاضطلاع بتقييم لاختتام دورة الاستعراض الثامنة، فسوف يُدمج ذلك مع دورة الاستعراض التاسعة.

26- وقدّم نائب رئيسة الاجتماع السيد لارسون تقريراً عن مداولات الفريق العامل الذي شكّله الاجتماع التنظيمي المعقود في تشرين الأول/أكتوبر 2021 من أجل مناقشة الاقتراحات التي ستعرض على الفريق العامل المفتوح العضوية. ورغم تكليف الفريق العامل بالسعي للتوصل إلى اتفاق بشأن الاقتراحات المطروحة للمناقشة، فإنّه لم يُمنح صلاحية البت في أي من هذه الاقتراحات. وكانت المشاركة في الفريق العامل مفتوحة لجميع الأطراف المتعاقدة. واجتمع الفريق مرتين في عام 2022، وأجرى مناقشات مطولة بشأن الاقتراحات الثمانية المقدّمة إليه، فأيد تقديم أربعة منها إلى الاجتماع الاستعراضي المشترك، على أن تُقدّم للاجتماع ثلاثة اقتراحات أخرى بعد تنقيحها، ويوجّل البت في اقتراح واحد.

27- وبعد ذلك، عرض نائب رئيسة الاجتماع السيد لارسون وصفاً للكيفية التي سيؤدي بها الفريق العامل المفتوح العضوية عمله خلال الاجتماع الاستعراضي المشترك، بعد تصنيف الاقتراحات إلى فئات أربع على النحو التالي:

- أ- إدخال تعديلات على النشرات الإعلامية (وثائق INFCIRC) لتجسيد/دمج الممارسات المتبعة حالياً؛
- ب- تسجيل الإجراءات والقرارات المتخذة خلال جائحة كوفيد-19 للرجوع إليها في المستقبل؛
- ج- تحسين الوضوح والاتساق في نتائج الاجتماعات الاستعراضية؛
- د- ترشيد عملية الاستعراض وتعزيز فعاليتها.

دال- مناقشات المجموعات القطرية

28- خلال الاجتماع الاستعراضي المشترك، اجتمعت المجموعات القطرية على مدى أربعة أيام ونصف وناقشت التقارير الوطنية المقدّمة من الأطراف المتعاقدة المنضمة إلى المجموعة القطرية المعنية، مع تقديم كل طرف متعاقد إجابات عن الأسئلة التكميلية المطروحة أثناء المناقشة. وشهدت جلسات المجموعات القطرية مناقشات جيدة على وجه العموم، وتبادلاً حيويًا وصريحاً للآراء. واستفادت بعض المناقشات من حضور أطراف متعاقدة ليست أعضاء في المجموعة القطرية المعنية. وحدد الأعضاء في كل مجموعة قطرية عدداً من التحديات والاقتراحات والممارسات الجيدة ومجالات الأداء الجيد لكي تتقاسمها مع جميع الأطراف المتعاقدة.

إجراء مناقشات المجموعات القطرية

29- طُرحت أسئلة على كلِّ طرفٍ من الأطراف المتعاقدة التي قدّمت عرضاً في كلِّ مجموعة قطرية. وعقب المناقشة، وضعت المجموعات القطرية كل تقرير من التقارير الاستعراضية القطرية في صيغته النهائية وأقرته بتوافق الآراء.

30- وأفاد أحد الأطراف المتعاقدة بأنه لم يتمكن من الوفاء بالتزاماته ومسؤولياته بمقتضى الاتفاقية إلا جزئياً فيما يتعلق بضمان الأمان النووي لمنشآته بسبب النزاع المسلح الجاري في ذلك البلد.

31- واجتمع مكتب الاجتماع (رئيسة الاجتماع ونائباها ورؤساء المجموعات القطرية) يوماً لمناقشة ما جرى في اليوم السابق، بما في ذلك القضايا التي أثّرت في المجموعات القطرية والممارسات المسماة ممارسات جيدة والمسائل الإجرائية.

32- وكان أحد المواضيع المتكررة هو عدد الممارسات الجيدة ومجالات الأداء الجيد المقترحة على الاجتماع الاستعراضي المشترك، سواءً جاءت في التقارير الوطنية نفسها أو اقترحها مستعرضو هذه التقارير الوطنية. وواصل الاجتماع الاستعراضي المشترك اتباع الممارسة التي بدأ العمل بها في الاجتماع الاستعراضي السابع والمتمثلة في تطبيق تعريف الممارسة الجيدة تطبيقاً صارماً مع الاستعاضة عن التوسّع في تسمية الممارسات الجيدة بالإقرار بالتحسينات المدخلة لدى الطرف المتعاقد من خلال تسميتها "مجالاً للأداء الجيد". وناقش مكتب الاجتماع إمكانية تطبيق شكّلٍ من أشكال المراقبة للحد من عدد هذه الاقتراحات في الاجتماعات الاستعراضية المقبلة، إذا ما رأت الأطراف المتعاقدة ذلك.

33- وكان أحد المواضيع المتكررة أيضاً الاتساق بين المجموعات الفُطرية في تسمية التحديات والاقتراحات والممارسات الجيدة.

تحديد الممارسات الجيدة ومجالات الأداء الجيد والتحديات والاقتراحات

34- حدّدت المجموعات الفُطرية إجمالاً خمس عشرة (15) ممارسة جيدة، بيد أن بينها اثنتين متطابقتين لتعلّقهما بالتعاون بين الهيئات الرقابية. وحدّدت المجموعات الفُطرية أيضاً ما مجموعه 241 من مجالات الأداء الجيد، و201 من التحديات، و61 من الاقتراحات.

التصدي للظروف الاستثنائية في أوكرانيا

35- أشارت بعض الأطراف المتعاقدة إلى أنها قد اتخذت إجراءات إضافية فيما يتعلق بالتأهب للطوارئ بالنظر إلى تأثير وقوع انبعاث إشعاعي محتمل في ضوء الوضع في أوكرانيا بسبب النزاع المسلح. وأقرت بعض الأطراف المتعاقدة بالتحديات التي تطرحها حماية المنشآت النووية والبنية الأساسية المتصلة بأمان تلك المنشآت من الهجمات المسلحة ضد منشأة نووية مكرّسة للأغراض السلمية. وفي الوقت نفسه، هناك بعض الأطراف المتعاقدة التي تتطوع بتقديم المواد والدعم المالي للمساعدة على المحافظة على أمان المنشآت النووية المتأثرة بالنزاع المسلح.

هاء- القضايا المشتركة الرئيسية

تحديات من الاجتماع الاستعراضي السابع

36- قرّرت الأطراف المتعاقدة في الاجتماع الاستعراضي السابع أنه ينبغي الاستمرار في عقد الجلسات المواضيعية المفتوحة لجميع الأطراف المتعاقدة خلال الاجتماعات الاستعراضية المقبلة، في حدود جلسة أو جلستين في كل اجتماع، مع مراعاة تنظيم هذه الجلسات بحيث لا تتعارض مع مواعيد جلسات المجموعات الفُطرية وبحيث تكون مرتبطة مباشرة مع مقاصد الاتفاقية. وقد عقد الاجتماع الاستعراضي المشترك جلستين من هذه الجلسات المواضيعية، بشأن إدارة التقادم وثقافة الأمان، ويرد تلخيصهما في القسم (واو) من هذا التقرير.

37- وطلبت الأطراف المتعاقدة في الاجتماع الاستعراضي السابع أن يصدر الرئيس، ابتداءً من الاجتماع الاستعراضي الثامن، استقصاءً لتقييم فعالية التغييرات المدخلة على عملية الاستعراض. وأجري استقصاء في عام 2020 ونوقش في الاجتماع التنظيمي للاجتماع الاستعراضي المشترك، ولم تعرب الأطراف المتعاقدة خلال ذلك الاجتماع عن وجود حاجة لتكرار الاستقصاء في الاجتماع الاستعراضي المشترك.

38- وطلبت الأطراف المتعاقدة في الاجتماع الاستعراضي السابع أن تجري الوكالة دراسة تقنية واستعراضاً لإمكانية إجراء بعض جلسات المجموعات الفُطرية عن طريق التداول بالفيديو باستخدام منصة آمنة كمساعدة تكميلية لتيسير زيادة المشاركة. وقد أدرج تقرير الدراسة التقنية ضمن الوثائق المعروضة على الاجتماع التنظيمي الثامن، وأرجأ ذلك الاجتماع اتخاذ أي قرار في

هذا الصدد إلى حين انعقاد الاجتماع الاستعراضي الثامن (الذي آل الآن إلى الاجتماع الاستعراضي المشترك). وأشارت مناقشات الفريق العامل المفتوح العضوية المعقود خلال الاجتماع الاستعراضي المشترك إلى أنه في حين تبين أن الأمر ممكن من الناحية التقنية، فقد أشار تقرير الوكالة إلى أن مسألة السرية تمثل عنصر خطورة، ومن ثم تقرر استمرار العمل بالترتيبات المتبعة حالياً المتمثلة في عقد جلسات مغلقة للمجموعات القطرية دون استخدام التداول بالفيديو.

39- وطلبت الأطراف المتعاقدة في الاجتماع الاستعراضي السابع أن يواصل الرئيس، ابتداءً من الاجتماع الاستعراضي الثامن، البث الحي عبر الإنترنت للجلسة العامة الافتتاحية، والجزء الذي تعتمد فيه الصيغة النهائية من التقرير الموجز من الجلسة العامة الختامية، والمؤتمر الصحفي. وتمت الموافقة على ذلك.

40- وحسبما طلبت الأطراف المتعاقدة، فقد قُدم خلال الاجتماع التنظيمي للاجتماع الاستعراضي الثامن الردُّ على التوصيات الأخرى التي قُدمتها خلال الاجتماع الاستعراضي السابع.

41- وكان رئيس الاجتماع الاستعراضي السابع قد أوصى بأن تقدّم الأطراف المتعاقدة تقريراً في الاجتماع الاستعراضي الثامن عن التقدم المحرز في معالجة القضايا المشتركة الرئيسية التسع المحددة في الفقرة 33 من تقرير الرئيس. وتناولت الأطراف المتعاقدة التي لديها محطات للقوى النووية هذه القضايا المشتركة الرئيسية في تقاريرها الوطنية في سياق المواد ذات الصلة من الاتفاقية. وتناولت أيضاً بعض الأطراف المتعاقدة التي ليست لديها محطات للقوى النووية هذه القضايا في تقاريرها الوطنية.

إعلان فيينا بشأن الأمان النووي

42- أكّدت الأطراف المتعاقدة من جديد أنه ينبغي الاستمرار في تجسيد المبادئ الواردة في إعلان فيينا بشأن الأمان النووي في الإجراءات التي تتخذها الأطراف المتعاقدة لتعزيز الأمان النووي، لا سيما عند إعداد التقارير الوطنية بشأن تنفيذ اتفاقية الأمان النووي، مع التركيز بوجه خاص على المادة 18 والمواد الأخرى ذات الصلة، مثل المواد 6 و14 و17 و19.

43- وأكّدت التقارير الوطنية الصادرة عن جميع الأطراف المتعاقدة التي لديها محطات عاملة للقوى النووية ذلك مع استثناء وحيد (بيد أن الطرف المتعاقد المعني بيّن في عرضه كيفية وفائه بمبادئ إعلان فيينا). وقدم بعض الأطراف المتعاقدة التي ليست لديها محطات عاملة للقوى النووية وصفاً لكيفية امتثاله لمبادئ إعلان فيينا.

القضايا المشتركة الرئيسية التي أبرزتها مناقشات المجموعات القطرية

44- أبرزت مناقشات المجموعات القطرية عدداً من القضايا المشتركة التي عُرضت للمناقشة في الجلسة العامة الختامية. ويرد ملخص لهذه القضايا المشتركة أدناه إلى جانب بعض العناصر التي تطرقت إليها المناقشات. وفي جميع الحالات، ترد أيضاً إجراءات مقترحة. وأوصت رئيسة

الاجتماع الأطراف المتعاقدة بأن تأخذ هذه القضايا في الحسبان عند إعداد تقاريرها الوطنية للاجتماع الاستعراضى العاشر، من خلال تقديم وصف للأوضاع الوطنية الراهنة والإجراءات المتخذة أو المخطط لها.

التعامل مع الظروف الاستثنائية التي تؤثر في أمان تشغيل المنشآت النووية

45- ينبغي أن تتفاسم الهيئات الرقابية الخبرات التي اكتسبتها بشأن كيفية ضمان القدرة الرقابية على الصمود؛ وتحسين فهم الاستراتيجيات والاحتياجات وسبل التكيف والتصدي للتحديات غير المتوقعة. وينبغي أن تضع الهيئات الرقابية إجراءات ملائمة وتواصل العمل بها من أجل التعامل مع الظروف الاستثنائية وأن تطبق الدروس المستفادة من أجل إدخال تحسينات رقابية في المستقبل.

الإجراء: تُشجّع الأطراف المتعاقدة على وضع استراتيجيات ونُهُج وخطط للطوارئ ومواصلة العمل بها من أجل التعامل مع الظروف الاستثنائية، مثل جائحة كوفيد-19 والكوارث الطبيعية الشديدة والنزاعات المسلحة وما إلى ذلك.

تعزيز القدرات الرقابية الوطنية مع مراعاة التكنولوجيات الجديدة والابتكارية

46- ينبغي تعزيز التعاون الدولي بين الهيئات الرقابية من أجل تبادل الخبرات المتعلقة بالاستراتيجيات والنُهُج الرقابية التي تعالج التكنولوجيات الجديدة والابتكارية. وينبغي تعزيز إمكانيات الهيئات الرقابية فيما يتعلق بجملة أمور منها القدرة على التعامل مع التكنولوجيات الابتكارية والمتقدمة. ويمكن أن يشمل ذلك تبادل الخبرات المتعلقة بالاستراتيجيات والنُهُج الرقابية التي تعالج التكنولوجيات الجديدة والابتكارية. وبغية مواكبة التغيرات التي تطرأ في المستقبل، ينبغي تزويد الهيئات الرقابية بالموارد البشرية المؤهلة والكافية للوفاء بالمسؤوليات المسندة إليها، مع ضمان الفصل الفعال في المهام بين الهيئة الرقابية وأي هيئة أو منظمة أخرى معنية بتعزيز الطاقة النووية أو استخدامها.

الإجراء: ينبغي أن تضع الأطراف المتعاقدة برامج مستدامة لبناء القدرات حتى تكون القدرات الرقابية مواكبة للاحتياجات في المستقبل.

تحفيز التعاون الدولي

47- تعتبر الأطراف المتعاقدة أنّ تضافر الجهود الدولية، بما في ذلك في سياق استعراض تصاميم المفاعلات النمطية الصغيرة، يسهم في التوحيد والتنسيق. والتعاون الدولي بشأن وضع معايير الأمان يعزز التوحيد على الصعيد الدولي من أجل تحقيق مستوى مرتفع من الأمان النووي.

الإجراء: تُشجّع الأطراف المتعاقدة على تحفيز التعاون الدولي والمشاركة، حسب الاقتضاء، في أنواع مختلفة من المخططات التعاونية من أجل استعراض تصاميم المفاعلات النمطية الصغيرة.

تحفيز بعثات استعراض النظراء الدولية ومعالجة النتائج في الوقت المناسب

48- تعتبر الأطراف المتعاقدة أنّ التقييم الذاتي هو الأداة الرئيسية لتحسين أمان المنشآت النووية وموثوقيتها التشغيلية. وإيفاد بعثات استعراض النظراء الدولية بانتظام (في إطار خدمة فرقة

استعراض أمان التشغيل OSART، وخدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة IRRS، وغيرهما) يشجّع على تطبيق معايير الأمان الصادرة عن الوكالة. ويُعدّ تنفيذ النتائج في الوقت المناسب والاضطلاع ببعثات المتابعة شرطاً أساسياً لإتمام استعراضات النظراء بنجاح. وتقاسم الخبرات المتعلقة باستعراض النظراء مع الهيئات الرقابية الأخرى ومع الجهات المرخص لها، حسب الاقتضاء، هو عنصر رئيسي في عملية تحسين الأمان النووي على الصعيد العالمي.

الإجراء: تُشجّع الأطراف المتعاقدة على توجيه دعوات منتظمة لاستضافة بعثات استعراض النظراء التي تنظمها الوكالة، بما في ذلك بعثات المتابعة من أجل توكيد الحالة وتنفيذ نتائج استعراضات النظراء في الوقت المناسب.

التأثير المحتمل للتغيرات المناخية العالمية في أمان تشغيل المنشآت النووية

49- قد يؤدي تغير المناخ على الصعيد العالمي إلى التأثير في أمان وموثوقية تشغيل المنشآت النووية، بما في ذلك تحديد مواقع هذه المنشآت. وعادة ما تُعالج الأخطار الخارجية من خلال استعراض أمان دوري أو أداة مشابهة. وعلى سبيل المثال، فلا غنى عن موارد المياه سواء في الحالات التشغيلية أو في ظروف الحوادث. وينبغي مراعاة الزيادة في وتيرة وشدة الظواهر الجوية الشديدة والتأثير الناجم عن وقوعها معاً.

الإجراء: تُشجّع الأطراف المتعاقدة على معالجة التأثير المحتمل لتغير المناخ في المنشآت النووية، لا سيما الآثار المتعلقة بالزيادة في وتيرة وشدة الظواهر الجوية الشديدة.

توفير سلاسل إمداد موثوقة

50- يُعدّ وجود سلاسل إمداد موثوقة شرطاً أساسياً لأمان وموثوقية تشغيل المنشآت النووية. ومع تغيّر سلاسل الإمداد، صار الموردون الجدد/البدلاء يشكّلون تحدياً يواجه كلاً من الجهات المرخص لها والهيئات الرقابية. وتشكّل المفردات غير المطابقة للمواصفات والمزيفة والمغشوشة والمشبوّهة مشكلة مستمرة تواجه سلاسل الإمداد.

الإجراء: تُشجّع الأطراف المتعاقدة على تقاسم الخبرات المكتسبة في مجال توفير سلاسل الإمداد وتبادل المعلومات عن الممارسات المتبعة في التصدي للمفردات غير المطابقة للمواصفات والمزيفة والمغشوشة والمشبوّهة.

استراتيجيات إدارة التقدّم دعماً لتشغيل المنشآت النووية

51- أشارت الأطراف المتعاقدة إلى الالتزام بإجراء تقييمات شاملة ومنهجية لأمان المنشآت النووية القائمة طوال دورة حياتها من التصميم وحتى الإخراج من الخدمة. وفي هذا السياق، أشارت بعض الأطراف المتعاقدة إلى المبدأ 2 من إعلان فيينا بشأن الأمان النووي. وينبغي أن يشمل ذلك تبادل المعلومات على نطاق واسع بشأن إدارة تشغيل المنشآت النووية، بما في ذلك التشغيل الطويل الأجل، بالاستفادة من الخبرات المستمدة من برنامج الدروس الدولية العامة المستفادة في مجال

التقادم. وهناك إجراءات جارية لتحسين فعالية برامج إدارة التقادم دعماً للتشغيل الطويل الأجل، بما في ذلك برامج للبحوث.

الإجراء: تُشجّع الأطراف المتعاقدة على تبادل الخبرات بشأن تنفيذ استراتيجيتها لإدارة التقادم من مرحلة التصميم وحتى الإخراج من الخدمة، وفعالية الممارسات المتبعة لديها في هذا المجال، مع التركيز بوجه خاص على عمليات التقادم المحددة حديثاً فيما يتعلق بهياكل ونظم ومكونات معينة، حسب الاقتضاء.

تعزيز ترتيبات التأهب والتصدي للطوارئ وتحفيز التعاون عبر الحدود

52- تعكف بعض الأطراف المتعاقدة على استعراض و/أو تحديث ترتيبات التأهب والتصدي للطوارئ، تحديداً فيما يتعلق بالآثار العابرة للحدود، من أجل التصدي لعواقب وقوع حادث نووي محتمل في المنشآت النووية في ضوء الوضع في أوكرانيا بسبب النزاع المسلح. وتعمل بعض الأطراف المتعاقدة بنشاط على رصد الوضع وتوفير المعلومات عنه لعموم الجمهور ووسائل الإعلام. ويسهم التعاون الدؤوب عبر الحدود في فعالية وتنسيق إجراءات التأهب والتصدي للطوارئ. كما أنّ المشاركة في التمارين المشتركة على المستوى الثنائي و/أو المتعدد الأطراف حسب الاقتضاء تعزز أيضاً من التأهب والتصدي للطوارئ على الصعيد الوطني. وفي هذا الصدد، أشارت الأطراف المتعاقدة إلى اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي.

الإجراء: تُشجّع الأطراف المتعاقدة على تعزيز التعاون الدؤوب عبر الحدود، بما في ذلك المشاركة في تمارين الطوارئ المشتركة، وتحفيز التعاون بين الخبراء في مجالي الأمان النووي والإشعاعي فيما يتعلق بالتصدي للطوارئ.

واو- الجلسة المواضيعيتان

53- كان الاجتماع التنظيمي الثامن للأطراف المتعاقدة قد قرّر التوصية بالنظر في موضوعي إدارة التقادم وثقافة الأمان ليكونا موضوعي الجلسيتين المواضيعيتين في الاجتماع الاستعراضي الثامن، ومن ثم أُحيلت التوصية إلى الاجتماع الاستعراضي المشترك.

54- وعُقدت جلسة مواضيعيتان خلال الأسبوع الثاني، حول موضوعي إدارة التقادم وثقافة الأمان. وقدم نائب رئيسة الاجتماع السيد كيم كلتا الجلسيتين واختتمهما؛ وأدار الجلسة الأولى السيد دان دورمان من الهيئة الرقابية النووية بالولايات المتحدة الأمريكية، وأدار الثانية السيد بيتري تيبانا من هيئة الأمان الإشعاعي والنووي في فنلندا. وقدم أعضاء فريق المناقشة المدعون عروضاً إيضاحية، وأعقب ذلك مناقشة بين أعضاء الفريق ثم مناقشة عامة. ويمكن الاطلاع على وصف مفصّل للجلسيتين في تقرير رئيسة الاجتماع.

زاي- الخبرات المكتسبة في التصدي لجائحة كوفيد-19

55- كانت الأطراف المتعاقدة قد شجعت على إدراج معلومات بشأن الجائحة وآثارها المحتملة ضمن إطار اتفاقية الأمان النووي في تقريرها الوطني المقدم في إطار دورة الاستعراض التاسعة؛ بعد تحديث قالب النموذجي للعروض الوطنية لهذا الغرض من أجل تنظيم المناقشة في المجموعات القطرية. ولم يُعدّ ملخصاً للمعلومات المقدمة، ولو أنّ الجائحة نوقشت في الفريق العامل المفتوح العضوية ضمن سياق مختلف.

حاء- اقتراحات لتحسين عمليات الاتفاقية

56- أنشئ الفريق العامل المفتوح العضوية خلال الجلسة العامة الافتتاحية وتولى رئاسته نائب رئيسة الاجتماع السيد لارسون. وقدّمت الأطراف المتعاقدة ستة اقتراحات خضعت للمناقشة خلال اجتماعات الفريق العامل المفتوح العضوية.

57- ورحب السيد لارسون بالمشاركين وأشار إلى أنّه يتوقع إجراء مناقشات منفتحة وقائمة على روح الزمالة، مع التركيز على تعزيز كفاءة وفعالية العمل المضطلع به بمقتضى أحكام اتفاقية الأمان النووي، والذي يهدف في نهاية المطاف إلى توطيد دعائم الأمان النووي حول العالم. وحظيت جلسات الفريق العامل المفتوح العضوية بمستوى جيد من الحضور وشملت تقديم الاقتراحات ومناقشتها، وانتهت إلى الاتفاق على صياغة التوصيات التي ستعرض على الأطراف المتعاقدة لكي توافق عليها خلال الجلسة العامة الختامية يوم الأربعاء 29 آذار/مارس 2023.

58- وقررت الأطراف المتعاقدة ما يلي:

- أ- تعريف مفهوم 'مجال الأداء الجيد' وإدراجه في الوثيقة INFCIRC/571/Rev.7 على النحو المبين في المرفق 3 بتقرير رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية.
- ب- طلب تقديم التقارير الوطنية إلى الموقع الشبكي الأمان الخاص باتفاقية الأمان النووي في شكل ملفات إلكترونية لا يتجاوز حجمها 30 ميغابايت، على أن يُجسّد ذلك في الوثيقتين INFCIR/572/Rev.6 و INFCIR/571/Rev.7.
- ج- توضيح نص المادة 11 من الوثيقة INFCIRC/573/Rev.6 للسماح للاجتماع التنظيمي باتخاذ قرار بشأن جملة أمور منها تنظيم جلسيتين مواضيعيتين على الأكثر في الاجتماع الاستعراضي.
- د- تضمين الوثيقة INFCIRC/571/Rev.7 معلومات عن إدارة شؤون اتفاقية الأمان النووي حين يتعذر عقد اجتماعات الأطراف المتعاقدة حضورياً، على النحو المبين في التوصيتين 5 و 6 في تقرير رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية.
- هـ- تعزيز تدريب المسؤولين لتحسين الوضوح في نتائج الاجتماعات الاستعراضية، على النحو المبين في التوصية 7 في تقرير رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية.
- و- مواصلة عقد جلسات مغلقة للمجموعات القطرية، دون استخدام التداول بالفيديو.

59-وقدّمت كندا، بدعم من فرنسا والمملكة المتحدة، اقتراحاً منقّحاً بشأن إنشاء فريق عامل يهدف إلى المحافظة على التوازن الطويل الأجل بين الفعالية والكفاءة في سياق اتفاقية الأمان النووي. وقد خضع هذا الاقتراح المنقّح للمناقشة وحظي بالموافقة بعد إدخال تعديلات إضافية.

60-واتفقت الأطراف المتعاقدة على أن يُعقد الاجتماع الاستعراضي العاشر في الفترة من 13 إلى 24 نيسان/أبريل 2026. وأشار إلى أنّ الفترة الفاصلة بين الاجتماع الاستعراضي الحالي والاجتماع الاستعراضي العاشر تتجاوز الثلاث سنوات، واتفقت الأطراف المتعاقدة على أنّ ذلك ينبغي ألا يشكّل سابقة يُعتدُّ بها عند تنظيم الاجتماعات الاستعراضية المقبلة.

السيدة دانا درابوفا

رئيسة

الاجتماع الاستعراضي المشترك الثامن والتاسع

للأطراف المتعاقدة في

اتفاقية الأمان النووي